

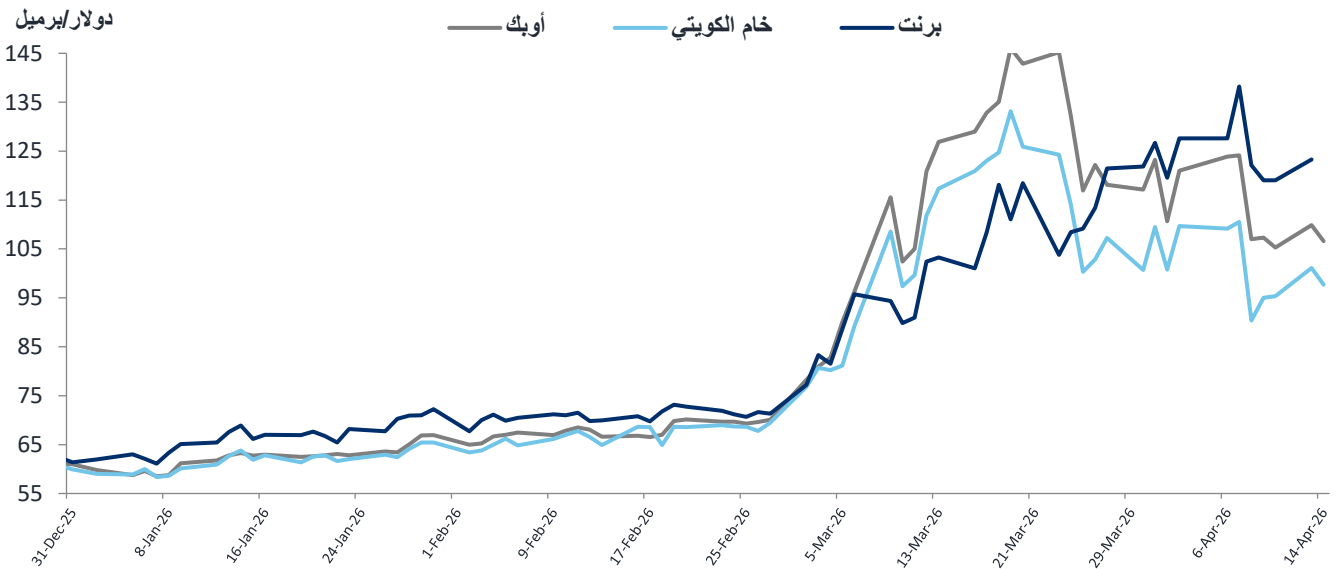
أبريل 2026

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

أسواق النفط في دائرة الترقب مع تصاعد التوترات الأمريكية الإيرانية

تجاوز سعر مزيج خام برنت لفترة محدودة مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع، عقب إعلان الحكومة الأمريكية فرض حصار بحري على مضيق هرمز للسفن المتجهة من وإلى الموانئ والسواحل الإيرانية. وجاء هذا التصعيد في أعقاب تعثر محادثات السلام عالية المخاطر بين الجانبين بشأن الحرب في الشرق الأوسط، مما هدد الهدنة الهشة لأسبوعين والتي أُعلن عنها مؤخراً. إلا أن الأسعار تراجعت سريعاً خلال نفس اليوم، مع ظهور مؤشرات على سعي الطرفين إلى استئناف المفاوضات عبر جولة جديدة تهدف إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد. كما ساهم مرور ناقلة نفط خاضعة للعقوبات الأمريكية عبر مضيق هرمز على الرغم من الحصار في تهدئة الأسواق، في إشارة إلى مرونة نسبية في الموقف الأمريكي. وفي السياق ذاته، أشار تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال إلى الضغوط التي تمارسها السعودية على الولايات المتحدة لرفع الحصار والعودة إلى طاولة المفاوضات.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

في المقابل، امتدت تداعيات الحرب إلى الاقتصاد العالمي نتيجة ما يوصف بأنه أكبر اضطراب في إمدادات النفط الخام في التاريخ. إذ تم خفض معدلات تشغيل المصافي في عدد من الدول، بما في ذلك الصين، كما أعلنت عدة دول تطبيق إجراءات لترشيد استهلاك الوقود في الأسواق المحلية، في حين تأثرت قطاعات مثل النقل والسفر الجوي بشكل ملحوظ نتيجة تضاعف الأسعار في بعض الحالات. وكشفت بعض التقارير عن ارتفاع أسعار البنزين والديزل في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياتها منذ العام 2022، فيما اقتربت أسعار وقود الطائرات والديزل في أوروبا من مستويات قياسية أو بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق متجاوزة 200 دولار أمريكي للبرميل. من جهة أخرى، أوصت وكالة الطاقة الدولية باتخاذ تدابير لخفض الطلب، تشمل تقليل حدود السرعة، وخفض السفر الجوي، وزيادة الاعتماد على وسائل النقل العام للحد من استهلاك الوقود، في حين اتجهت عدة دول إلى تقييد صادرات الوقود لضمان توافره في الأسواق المحلية.

على صعيد الطلب، أبقت منظمة أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط عند نحو 1.4 مليون برميل يومياً خلال العام، في حين أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها الشهرية إلى احتمال تراجع الطلب هذا العام نتيجة ارتفاع الأسعار وتأثيره

السلبى على مستويات الاستهلاك، بعد أن كانت قد توقعت سابقاً نمو الطلب بنحو 730 ألف برميل يومياً في العام 2026. ووفقاً للوكالة، يتوقع أن يكون اللقيم البتروكيماوي من أكثر القطاعات تائراً بشكل فوري، في ظل الاضطرابات الحادة التي طالت سلاسل الإمداد، لا سيما في الأسواق الآسيوية.

أما على جانب العرض، فقد تراجع إنتاج الأوبك إلى أدنى مستوياته منذ حرب الخليج، إذ بلغ متوسط الإنتاج 22.05 مليون برميل يومياً خلال شهر مارس 2026، مقارنةً بالمستويات المرتفعة التي تم تسجيلها خلال الشهر السابق، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج. وجاء الانخفاض بشكل أكثر حدة في العراق عند 2.8 مليون برميل يومياً، وتبعها كل من السعودية والإمارات والكويت، في حين تم تعويض جزء من هذا التراجع بزيادة إنتاج فنزويلا. وفي المقابل، تراجع إنتاج النفط في الولايات المتحدة للأسبوع السادس على التوالي هامشياً ليلبغ 13.6 مليون برميل يومياً.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

وصلت أسعار النفط الخام إلى مستويات لم تشهدها منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية في العام 2022، إذ استقرت العقود الآجلة لمزيج خام برنت فوق مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع الأخير من مارس 2026، عقب تعطل تدفقات النفط عبر مضيق هرمز. كما ساهمت الهجمات المستمرة على البنية التحتية النفطية في المنطقة في إبقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة وحساسة للتطورات. إلا أن إعلان هدنة مؤقتة لمدة أسبوعين بين الولايات المتحدة وإيران ساهم في تهدئة الأسواق، حيث تراجعت أسعار العقود الآجلة إلى نحو 95 دولار أمريكي للبرميل. وفي المقابل، ظل سوق النفط الفعلي نشطاً بشكل ملحوظ، مع إقبال المشترين على الشحنات المتاحة رغم ارتفاع الأسعار. وأفاد تقرير لوكالة بلومبرج بأن أربع طلبات فقط من أصل أربعين طلب في السوق الفعلي لخام بحر الشمال قوبلت بعروض، في حين تم تداول شحنات الأسابيع المقبلة عند مستويات تجاوزت 140 دولار أمريكي للبرميل. كما اتسع الفارق بين أسعار مزيج خام برنت المؤرخ، وهو المعيار العالمي لأسعار شحنات النفط الفعلية، والعقود الآجلة لمزيج خام برنت ليصل إلى نحو 34 دولار أمريكي للبرميل في ذروة الأزمة، إذ بلغ سعر مزيج خام برنت المؤرخ 144 دولار أمريكي للبرميل قبيل إعلان الهدنة. وبعد الإعلان، تراجع هذا المؤشر إلى 124 دولار أمريكي للبرميل، إلا أنه عاد للارتفاع تدريجياً ليقترب من 130 دولار أمريكي للبرميل خلال الجلسات الأخيرة، نتيجة استمرار نقص الإمدادات. وأدى هذا النقص إلى قيام المصافي في الصين بخفض معدلات التشغيل، فيما تدرس نظيراتها في أوروبا تقليص الإنتاج نتيجة صعوبات الإمداد. كما حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن أسعار العقود الآجلة لا تعكس بشكل كامل حدة أزمة الإمدادات غير المسبوقة، مشيرة إلى أن الضغوط التي تتعرض لها السوق مرشحة للتصاعد خلال الأشهر المقبلة مع استمرار اضطرابات الإمدادات.

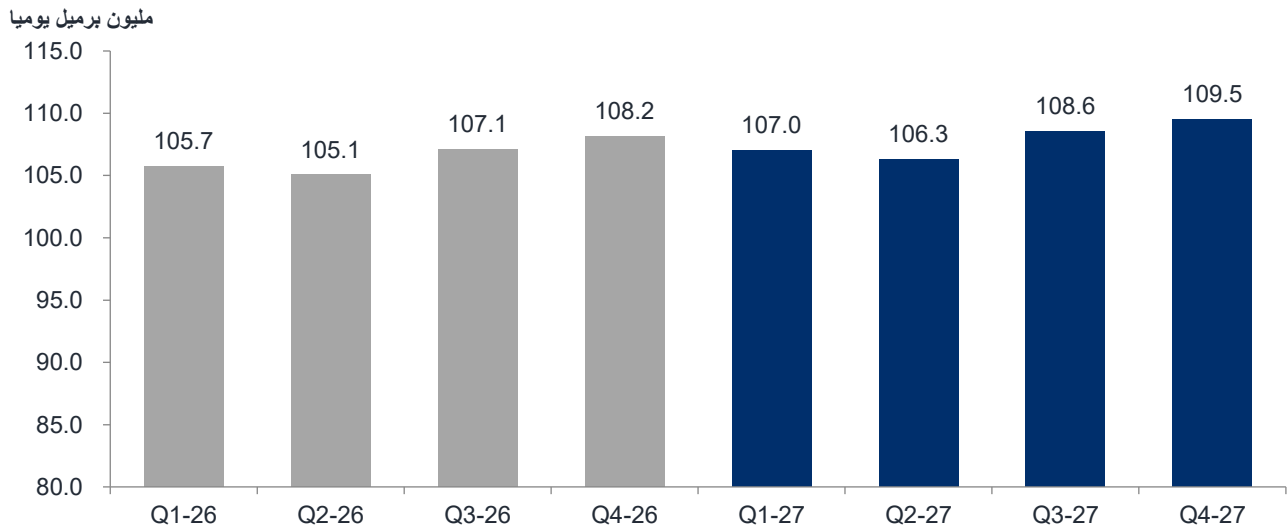
وعلى صعيد الاتجاه الشهري للأسعار، سجل متوسط أسعار النفط الخام ارتفاعاً للشهر الثاني على التوالي في مارس 2026، مدفوعة باضطرابات الإمدادات الناتجة عن الصراع في الشرق الأوسط. إذ بلغ متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت أعلى مستوياته في أكثر من ثلاث سنوات ونصف، مرتفعاً بنسبة 46.1 في المائة ليصل إلى 103.8 دولار أمريكي للبرميل. وفي المقابل، ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية بمعدل أعلى بنسبة 71.4 في المائة ليلبغ 116.4 دولار أمريكي للبرميل، كما ارتفعت أسعار خام التصدير الكويتي بنسبة 86.5 في المائة لتسجل متوسطاً قدره 124.3 دولار أمريكي للبرميل في مارس 2026.

الطلب العالمي على النفط

أبقت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الأخير على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام 2026 دون تغيير عند 1.38 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 106.53 مليون برميل يومياً خلال العام. وفي المقابل، شهدت التقديرات تعديلات هامشية على المستوى الإقليمي، إذ تم خفض توقعات طلب الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ما قابله بالكامل رفع تقديرات الطلب في الدول غير الأعضاء في المنظمة. ووفقاً لتقرير الأوبك، تم خفض توقعات الطلب في الولايات المتحدة للربعين الثاني والرابع من العام 2026 مقارنةً بالتقرير السابق، كما تم خفض توقعات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كل من أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ للنصف الأول من العام 2026 والربع الثاني من العام 2026.

وفي المقابل، تم رفع التوقعات لكل من الصين وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وبقية دول آسيا، بينما تم خفض التوقعات لكل من الهند ومنطقة الشرق الأوسط على مستوى العام. من جهة أخرى، توقعت وكالة الطاقة الدولية انكماش الطلب العالمي على النفط خلال العام، إذ ترجح تراجع الطلب بنحو 80 ألف برميل يومياً، أي انخفاض يقارب 730 ألف برميل يومياً مقارنة بتقديراتها الصادرة الشهر السابق، في انعكاس لتأثيرات الحرب على الاقتصاد العالمي. وشهدت منطقة الشرق الأوسط أكبر خفض في التوقعات، إذ خفضت الوكالة تقديراتها للطلب بنحو 1.5 مليون برميل يومياً للربع الثاني من العام 2026، في أكبر تراجع منذ جائحة كوفيد-19. كما توقعت الوكالة امتداد تراجع الطلب إلى دول أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما على منتجات الناftا وغاز البترول المسال ووقود الطائرات، مشيرة إلى أن تدمير الطلب سيتسع نتيجة نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار. ويظهر ذلك جلياً في أحدث البيانات المتعلقة بوارادات الطاقة للصين، حيث أفادت بيانات وكالة بلومبرج بانخفاض واردات النفط الخام بنسبة 2.8 في المائة خلال شهر مارس 2026 لتبلغ 49.98 مليون طن. وعلى صعيد مصادر الإمدادات، تشير التقارير إلى تحول الصين من الاعتماد على منتجي الشرق الأوسط إلى منتجين في آسيا الوسطى، ولا سيما كازاخستان. كما تحولت واردات الهند بشكل متزايد نحو النفط الروسي، مستفيدة من إعفاءات الاستيراد من الولايات المتحدة، في حين استوردت البلاد أول شحنة نفط إيراني منذ سبع سنوات، قبل أن يؤثر إغلاق مضيق هرمز مجدداً على مشترياتها من النفط من منطقة الشرق الأوسط.

الطلب العالمي على النفط -2027/2026 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

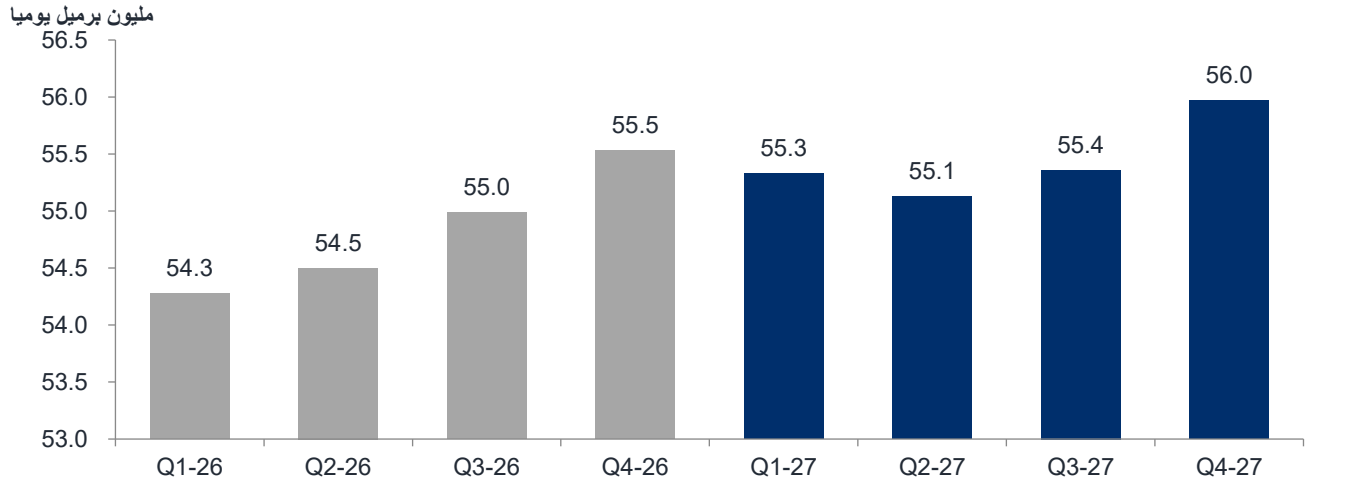
كما أيقنت منظمة الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام 2027 دون تغيير عند 1.34 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 107.87 مليون برميل يومياً. وأظهرت التعديلات مجدداً خفض توقعات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي قابله ارتفاع تقديرات الطلب للدول غير الأعضاء بالمنظمة.

إمدادات النفط الخام

تراجع المعروض العالمي من النفط بشكل حاد في مارس 2026، مما عمق من انخفاضات الإمدادات المسجلة خلال الأشهر السابقة. وأظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية انخفاض الإمدادات العالمية بمقدار 10.1 مليون برميل يومياً لتصل إلى 97 مليون برميل يومياً في المتوسط، مدفوعة بتراجع الإنتاج لدى كل من الأوبك وحلفائها والمنتجين من خارج التحالف. وجاء انخفاض إنتاج الأوبك وحلفائها نتيجة استمرار الهجمات على البنية التحتية النفطية في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى تراجع الإنتاج بمقدار 9.4 مليون برميل يومياً ليبلغ في المتوسط 42.4 مليون برميل يومياً خلال الشهر. كما تراجع إمدادات الدول غير الأعضاء في الأوبك وحلفائها بنحو

770 ألف برميل يومياً خلال شهر مارس 2026، نتيجة انخفاض الإنتاج في قطر، والذي فاق الزيادات المسجلة في كل من البرازيل والولايات المتحدة.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2027 / 2026 (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

أظهر التقرير الشهري لمنظمة الأوبك عدم حدوث تغيير في توقعات إمدادات السوائل النفطية من الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك مقارنة بتقديرات الشهر السابق. ووفقاً للأوبك، من المتوقع أن تنمو إمدادات هذه الدول بنحو 0.63 مليون برميل يومياً خلال العام 2026 لتصل إلى 54.83 مليون برميل يومياً في المتوسط. وعلى المستوى الإقليمي، شهدت البيانات تعديلات طفيفة، حيث تم رفع تقديرات الإمدادات الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ما قابله خفض توقعات الإمدادات للدول غير الأعضاء في المنظمة. كما تم رفع توقعات الإمدادات من الولايات المتحدة للنصف الثاني من العام 2026، إلى جانب تعديل طفيف بالزيادة لإمدادات الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنصف الأول من العام 2026. وفي المقابل، خفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لإنتاج الولايات المتحدة بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً ليبلغ 13.51 مليون برميل يومياً في أحدث تقاريرها. أما على صعيد الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد تم رفع توقعات الإمدادات لمنطقة أمريكا اللاتينية، وهو ما قابله خفض تقديرات الإمدادات لكل من الشرق الأوسط وأفريقيا. كما رفع التقرير توقعات نمو الإنتاج في البرازيل من 160 ألف برميل يومياً في التقرير السابق إلى 210 آلاف برميل يومياً، مع بلوغ متوسط الإنتاج 4.6 مليون برميل يومياً، بدعم من زيادة إنتاج عد مشاريع من ضمنها مشروع بوزيوس (فرانكو)، ومشروع ميرو (ليبرا الشمالي الغربي)، ومشروع مارليم، ومشروع باكالهاو (كاركارا سابقاً).

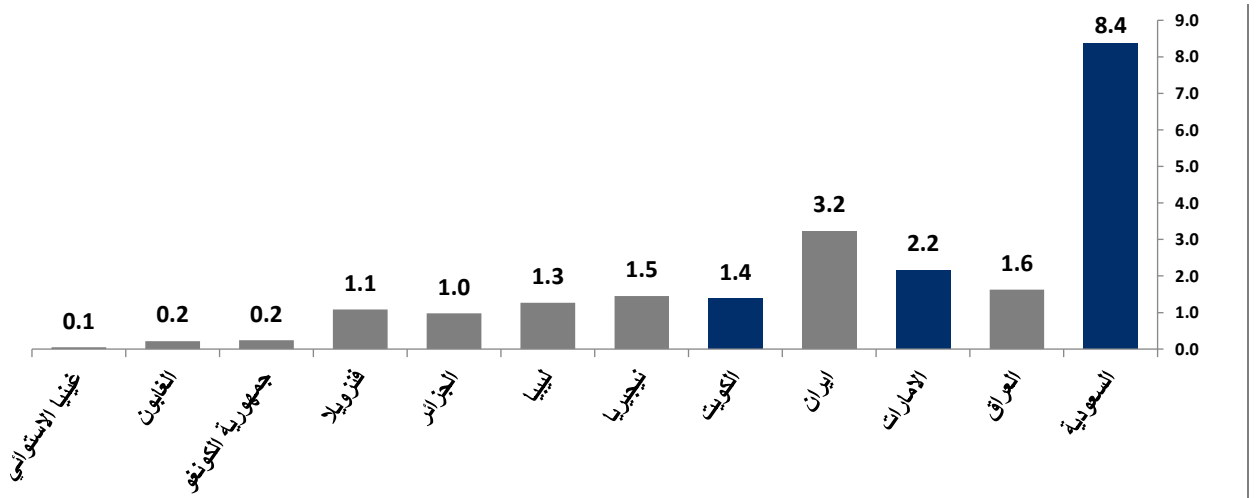
وبالنسبة للعام 2027، أبقت الأوبك على توقعاتها دون تغيير يذكر مقارنة بالشهر السابق، مع توقع نمو إنتاج الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بنحو 0.62 مليون برميل يومياً ليصل إلى 55.45 مليون برميل يومياً في المتوسط.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

انخفض إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك من أعلى مستوياته المسجلة في ثلاث سنوات ونصف في فبراير 2026 إلى أدنى مستوياته منذ حرب الخليج، مدفوعاً بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. إذ تراجع متوسط إنتاج المجموعة بنحو 7.56 مليون برميل يومياً خلال الشهر ليصل إلى نحو 22.05 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج. وعلى مستوى الدول الأعضاء،

سجل العراق أكبر انخفاض في الإنتاج بمقدار 2.8 مليون برميل يومياً ليبلغ متوسط إنتاجه 1.63 مليون برميل يومياً خلال شهر مارس 2026. كما انخفض إنتاج السعودية بأكثر من 2 مليون برميل يومياً، بواقع 2.07 مليون برميل يومياً ليصل إلى 8.36 مليون برميل يومياً، في حين تراجع إنتاج كل من الإمارات والكويت بنحو 1.44 مليون برميل يومياً و1.17 مليون برميل يومياً على التوالي. وأظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية انخفاض الإنتاج بمعدل أعلى نسبياً بلغ 7.9 مليون برميل يومياً، ليصل متوسط الإنتاج إلى 20.79 مليون برميل يومياً خلال الشهر. وفي المقابل، كان تراجع إنتاج إيران أقل حدة مقارنة ببقية منتجي الشرق الأوسط، إذ انخفض بمقدار 0.18 مليون برميل يومياً ليبلغ 3.2 مليون برميل يومياً. في المقابل، كانت فنزويلا المنتج الوحيد داخل المجموعة الذي سجل زيادة ملحوظة في الإنتاج خلال الشهر، إذ ارتفع إنتاجها بنحو 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى متوسط 1.08 مليون برميل يومياً وفق بيانات وكالة بلومبرج، بينما أشارت مصادر الأوبك الثانوية إلى زيادة أقل بلغت 79 ألف برميل يومياً ليصل متوسط الإنتاج إلى 988 ألف برميل يومياً.

ححص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر مارس 2026 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

أما إنتاج المجموعة الأوسع نطاقاً من الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، فقد سجلت تراجعاً أقل بلغ 7.7 مليون برميل يومياً، وفقاً لمصادر الأوبك الثانوية، ليصل متوسط إنتاج الأوبك وحلفائها إلى 35.06 مليون برميل يومياً في مارس 2026. وفي المقابل، سجلت الدول غير الأعضاء في الأوبك ضمن مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك زيادة في الإنتاج بلغت 176 ألف برميل يومياً خلال الشهر، مدفوعة بصفة رئيسية بالارتفاع الحاد في إنتاج كازاخستان للشهر الثاني على التوالي، وهو ما قابله جزئياً تراجع إنتاج البحرين. وبلغ متوسط إنتاج كازاخستان 1.44 مليون برميل يومياً خلال الشهر، بعد زيادة قدرها 251 ألف برميل يومياً.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست